

## المبادئ التوجيهية المحدثة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تمنح المجتمع المدني المزيد من الأسس للمطالبة بمساءلة الشركات

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 8 يونيو 2023 "تحديثاً مستهدفاً" للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات. وكانت المفاوضات بشأن "المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول" والتي أعيدت تسميتها حديثاً قد تضمنت حتمًا مقايضات وحلولاً وسط، لكن شبكة OECD Watch تعتقد أن النتيجة النهائية إيجابية. تعمل غالبية التحديثات على تعزيز هذا المعيار العالمي الموثوق بشأن السلوك التجاري المسؤول. وفي العديد من المجالات، فإن التحديثات تعزز، وبالتالي تدعم، المعايير الدولية الرائدة الأخرى بشأن السلوك التجاري المسؤول، وفي بعض الموضوعات فإن المبادئ التوجيهية الجديدة تعمل على تعزيز المعايير المقياسية.

يأتي تحديث المبادئ التوجيهية في الوقت المناسب بشكل خاص لأنه يأتي في لحظة مهمة من عملية تطوير تشريعات العناية الواجبة الإلزامية والتي تستند إلى حد كبير إلى المبادئ التوجيهية في أوروبا والعالم. يمثل عام 2023 أيضًا لحظة مهمة لشبكة OECD Watch التي تأسست قبل 20 عامًا.

### التحديثات الرئيسية في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

في بيان أصدرته شبكة OECD Watch، سلطت الشبكة الضوء على أقوى التحديثات التي يمكن استخدامها في الشكاوى المقدمة من المجتمع المدني وفي عملية المناصرة، بما في ذلك ما يلي:

- **تغير المناخ والآثار البيئية:** تتوقع المبادئ التوجيهية الآن من الشركات أن تقوم بتحديد الآثار الضارة التي تسببت بها على تغير المناخ والتنوع البيولوجي وإزالة الغابات والتلوث وغير ذلك من المخاوف البيئية وأيضًا معالجة هذه الآثار الضارة وذلك من خلال بذل العناية الواجبة. جاءت المبادئ التوجيهية بشأن تغير المناخ في نص مفصل جعلها متوافقة مع اتفاقية باريس، على سبيل المثال من خلال المطالبة صراحة باعتماد ورصد أهداف التخفيف من الآثار الضارة التي تأخذ في الاعتبار النطاق 1 و 2 و 3 لانبعاثات غازات الدفيئة. تتناول المبادئ التوجيهية أيضًا مخاوف أخرى مثل تثبيط استخدام تعويضات الكربون وضمان سلامتها.
- **الانتقال العادل للطاقة:** تفر المبادئ التوجيهية بالمسؤولية التي تتحملها الشركات في تحقيق انتقال عادل للطاقة وتدعو الشركات إلى تجنب الآثار الاجتماعية والبيئية المترتبة على انتقالها من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة ومعالجة هذه الآثار.
- **إشراك أصحاب المصلحة بشكل هادف:** تدعو المبادئ التوجيهية الشركات إلى المشاركة بشكل هادف مع جميع أصحاب المصلحة - لا سيما المتأثرين منهم - بشأن النشاط التجاري الذي قد يؤثر عليهم. ويجب أن تكون المشاركة ذات اتجاهين وأن تتم بحسن نية وتستجيب لآراء أصحاب المصلحة وأن تأتي في الوقت المناسب وأن يكون من الممكن الوصول إليها وتكون مناسبة وأمنة ومكيفة وذلك من أجل إزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة.
- **التهميش والضعف والتقاطع بين المسائل المختلفة:** تتوقع المبادئ التوجيهية من الشركات أن تولي اهتمامًا خاصًا للتأثيرات على الفئات المهمشة أو الضعيفة وأن تأخذ في الاعتبار المخاطر المتميزة والمتقاطعة التي قد يواجهها أصحاب الحقوق نتيجة لخصائصهم الفردية.
- **المدافعون عن حقوق الإنسان:** تدعو المبادئ التوجيهية الشركات إلى الامتناع عن ممارسة الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وإلى معالجة آثار الأعمال الانتقامية في عملياتها الخاصة وعمليات شركائها التجاريين والمساعدة في تعزيز الفضاء الآمن.
- **احترام الحقوق التي يتمتع بها جميع العمال في سلاسل القيمة:** تدعو المبادئ التوجيهية الشركات إلى احترام الحقوق التي يتمتع بها جميع العمال في سلاسل القيمة، وليس فقط موظفي الشركة المعنية، بما في ذلك حقوق تشكيل النقابات وإجراء المفاوضات الجماعية.
- **بذل العناية الواجبة بشأن التأثيرات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا:** تعمل المبادئ التوجيهية الآن بشكل صريح على توسيع التوقعات بشأن العناية الواجبة لتشمل المجال الرقمي، مما يتطلب من الشركات تحديد الآثار السلبية التي تنتج عنها والمرتبطة بالتكنولوجيا والرقمنة وكذلك معالجة هذه الآثار السلبية.
- **إرشادات معززة بشأن العناية الواجبة في كامل سلسلة القيمة:** تتوافق المبادئ التوجيهية السارية الآن مع إطار العناية الواجبة القوي بشأن السلوك التجاري المسؤول الذي تعتمده منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتعمل المبادئ التوجيهية على تعميق هذا الإطار، مثلًا من خلال الرجوع إلى عملية العناية الواجبة المكونة من ست خطوات والتي تغطي كل

من التأثيرات الأولية والتالية، بما في ذلك الرجوع إلى هذه العملية من قبل المستخدمين الفرديين، وتبين بشكل أكثر وضوحًا التوقعات من قيام الشركات بالاستفادة من علاقات العمل.

● الرفق بالحيوان: لأول مرة على الإطلاق، تقدم المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفًا تقدميًا للرفق الجيد بالحيوان وتدعو الشركات إلى احترام معايير الرفق بالحيوان.

### مجالات المعايير التي تحتاج إلى المزيد من الإرشادات والقيود

في بعض المجالات، لا تصل تحديثات المعايير إلى المدى الذي توقعه المجتمع المدني ودعا إليه، وعليه فإن شبكة OECD Watch تدعو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تطوير مبادئ توجيهية محسنة وذلك من خلال التشاور الوثيق مع أصحاب الحقوق والمجتمع المدني بشأن التعامل مع المجموعات التي تعاني من الضعف أو التهميش كجزء من إجراءات العناية الواجبة، لا سيما فيما يتعلق باحترام حقوق الشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والنساء وغيرهم من أصحاب الحقوق الآخرين، وإلى معالجة الآثار السلبية المترتبة على التكنولوجيا والرقمنة.

يتمثل أكبر فشل شهده التحديث في أنه لم يعمل إلى حد كبير على رفع متطلبات تحسين عملية تنفيذ المبادئ التوجيهية من خلال آليات نقاط الاتصال الوطنية. تعتبر نقاط الاتصال الوطنية ضرورية من أجل الترويج للمبادئ التوجيهية وتطبيقها بالشكل الصحيح، ولكن من وجهة نظر شبكة OECD Watch، فإن نقاط الاتصال الوطنية هذه لم تكن فعالة بشكل كافٍ في عملية تنفيذ النص. وبينما يعكس النص المحدث توصيات ومبادئ توجيهية محسنة واسعة النطاق لنقاط الاتصال الوطنية، فإن التحسينات المقترحة لا تزال اختيارية إلى حد كبير. إن الإخفاق في ضمان فعالية نقاط الاتصال الوطنية يعني أن التشريع الذي يفرض بذل العناية الواجبة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أصبح مطلوبًا بشكل أكثر إلحاحًا مقارنة بأي وقت مضى.

## المبادئ التوجيهية المحدثة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تمنح المجتمع المدني المزيد من الأسس للمطالبة بمساءلة الشركات

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في يونيو 2023، "تحديثًا مستهدفًا" طال انتظاره للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات. تضمنت المفاوضات حول المبادئ التوجيهية الجديدة - التي تسمى الآن المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للمؤسسات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول (ويشار إليها لاحقًا بـ "المبادئ التوجيهية") - مقايضات وحلولًا وسط، لكن شبكة OECD Watch تعتقد أن النتيجة النهائية إيجابية. تعمل غالبية التحديثات على تعزيز هذا المعيار العالمي الموثوق بشأن السلوك التجاري المسؤول للشركات. وفي العديد من المجالات، فإن التعديلات تعكس، وبالتالي تعزز، المعايير الدولية بشأن السلوك التجاري المسؤول، وفي بعض الموضوعات فإن التغييرات تعمل على تعزيز التوجيه المعياري.

يأتي تحديث المبادئ التوجيهية في الوقت المناسب بشكل خاص لأنه يأتي في وقت مهم من عملية تطوير تشريعات العناية الواجبة الإلزامية، والتي تستند إلى حد كبير إلى المبادئ التوجيهية في أوروبا والعالم. ويمكن للمجتمع المدني استخدام العديد من المعايير التي تم تحديثها في المبادئ التوجيهية كأساس للسعي إلى إدخال بنود أقوى في المبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى مساءلة الشركات.

يمثل عام 2023 أيضًا لحظة مهمة بالنسبة لشبكة OECD Watch التي تأسست قبل 20 عامًا، فعلى مدى عقدين من الزمن، كانت الشبكة صوتًا للمجتمع المدني والمجتمعات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودفعت باتجاه تبني معايير أقوى ومساءلة أكبر فيما يتعلق بسلوك الشركات.

في بعض المجالات، لا تصل تحديثات المعايير إلى المدى الذي توقعه المجتمع المدني ودعا إليه، وعليه فإن شبكة OECD Watch تدعو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تطوير مبادئ توجيهية محسنة وذلك من خلال التشاور الوثيق مع أصحاب الحقوق والمجتمع المدني بشأن التعامل مع المجموعات التي تعاني من الضعف أو التهميش كجزء من إجراءات العناية الواجبة، لا سيما فيما يتعلق باحترام حقوق الشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والنساء وغيرهم من أصحاب الحقوق الآخرين، وإلى معالجة الآثار السلبية المترتبة على التكنولوجيا والرقمنة.

كما تشعر شبكة OECD Watch بالقلق كون أن التحديث لم يطرح إلى حد كبير المطالب الموجهة للحكومات لتحسين تنفيذها للمبادئ التوجيهية من خلال آليات نقطة الاتصال الوطنية. بينما يعكس النص المحدث توصيات محسنة واسعة النطاق لنقاط الاتصال الوطنية، إلا أن التحسينات لا تزال اختيارية إلى حد كبير، لذلك يبقى أن نرى ما إذا كانت الحكومات ستختار تحسين نقاط الاتصال الوطنية الخاصة بها - مما يجعل الدافع إلى وجود تشريع عناية واجبة إلزامي يتماشى مع معايير المبادئ التوجيهية أكثر إلحاحًا لضمان تحقيق المساءلة.

تسلط شبكة OECD Watch الضوء أدناه على أقوى العناصر التي يمكن استخدامها في الشكاوى المقدمة من المجتمع المدني وكذلك في عملية المناصرة، وتوجه دعوة هامة لإصدار المزيد من الإرشادات بشأن الموضوعات الحاسمة.

### التحديثات الرئيسية في المعايير الخاصة بالشركات

**تغير المناخ:** تعمل التحديثات الهامة التي جرت على الفصل الخاص بالبيئة على زيادة التركيز على مسؤولية الشركات عن معالجة الآثار السلبية على تغير المناخ التي تسببت بها. في حين أن النص الصادر في عام 2011 لم يذكر مصطلح "تغير المناخ"، تحدد المبادئ التوجيهية المحدثة تغير المناخ كأثر بيئي رائد يجب على الشركات معالجته في عمليات العناية الواجبة. هذا وتشمل التحديثات المهمة ما يلي:

- الإشارة إلى اتفاقية باريس والتأكيد على الدور المهم الذي تلعبه الشركات في المساهمة في صافي انبعاثات غازات الدفيئة وهو أمر ضروري لتحقيق الأهداف العالمية بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

- التوقع بأن تضمن الشركات أن تكون انبعاثات غازات الدفيئة وتأثيرها على مصارف الكربون متسقة مع الأهداف المتعلقة بدرجة الحرارة العالمية المتفق عليها دوليًا بناءً على أفضل العلوم المتاحة، بما في ذلك من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.
  - التوقع بأن تقوم الشركات بتنفيذ خطط انتقالية واعتماد أهداف التخفيف من الآثار السلبية على المدى القصير والمتوسط والطويل وتنفيذ هذه الأهداف ورصدها، بما في ذلك الأهداف المطلقة لخفض غازات الدفيئة، والتي تأخذ في الاعتبار النطاق 1 و 2 و 3 لانبعاثات غازات الدفيئة.
  - التوقع بأن تعطي الشركات الأولوية لإزالة مصادر انبعاثات غازات الدفيئة أو التقليل منها وتفضيلها على تدابير الموازنة أو التعويض أو التحييد. يتم تأطير اعتمادات الكربون على أنها "الملاذ الأخير" الذي يجب أن يكون على درجة عالية من السلامة البيئية ويجب ألا يساهم في تثبيت العمليات أو البنى التحتية كثيفة غازات الدفيئة التي يجب الإبلاغ عنها علنًا بشكل منفصل عن الإبلاغ عن خفض الانبعاثات.
  - الفصل الخاص بالإفصاح يسلط الضوء أيضًا على أنه يمكن اعتبار مخاطر الاستدامة مثل تغير المناخ، وغيرها، مخاطر "مادية" من الناحية المالية وبالتالي تخضع لتوقعات بتقديم مستوى أعلى من الإفصاح.
- تسعى الشركات إلى التنصل من مساهمتها في تغير المناخ وتحمل الحكومات وحدها المسؤولية عن إيجاد حل لهذا التحدي. تقدم المبادئ التوجيهية المحدثة للمجتمع المدني والحكومات أداة رئيسية لمواجهة روايات الشركات هذه والمطالبة بتحميل الشركات المسؤولية عن معالجة الجزء الخاص بدورها في إحداث أزمة المناخ.

**التأثيرات البيئية الأخرى:** يسلط الفصل الخاص بالبيئة والذي جرت عليه تحديثات الضوء أيضًا على العديد من الآثار البيئية السلبية الرئيسية الأخرى التي يجب على الشركات معالجتها في إجراءات العناية الواجبة التي تتبعها. وفي حين أن المبادئ التوجيهية الصادرة في عام 2011 لم تحدد العديد من هذه الموضوعات، فإن الشركات مدعوة الآن لتحديد ومعالجة الآثار التي يحتمل أن تتسبب بها على قائمة غير شاملة من المخاوف البيئية بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية للأراضي والبحار والمياه العذبة وإزالة الغابات والتلوث. يُعرّف مصطلح "التأثيرات البيئية" على أنه يشمل التغييرات المهمة في البيئة أو الكائنات الحية التي يمكن أن يكون لها تأثيرات على البيئة وكذلك على "الناس".

غالبًا ما تدعي الشركات أن التحديات البيئية مثل فقدان التنوع البيولوجي وإزالة الغابات والتلوث تقع خارج نطاق مسؤوليتها، لكن المبادئ التوجيهية المحدثة تنص على خلاف ذلك. يمكن للمجتمع المدني استخدام التوقعات الجديدة لانتقاد سلوك الشركات من خلال استخدام آليات تقديم الشكاوى أو المشاركة المباشرة للشركات.

**الانتقال العادل للطاقة:** وضعت الفصول المتعلقة بالبيئة والتوظيف والعلاقات الصناعية والتي تم تحديثها معايير جديدة لمساهمة الشركات في الانتقال العادل للطاقة. في حين أن مصطلح "الانتقال العادل" لم يظهر في النص الصادر في عام 2011، فإن الشركات مدعوة الآن، ضمن إجراءات العناية الواجبة التي تتبعها، لتحديد الآثار الاجتماعية وتقييمها ومنعها والتخفيف منها وذلك في كل من عملية انتقالها وتحولها بعيدًا عن الممارسات الضارة بيئيًا وكذلك نحو الصناعات أو الممارسات الصديقة للبيئة، مثل استخدام الطاقة المتجددة. يتم في هذا الصدد تسليط الضوء على المشاركة الهادفة لأصحاب المصلحة وانسحابهم المسؤول. يحث الفصل الخاص بالتوظيف المؤسسات على توفير التدريب لتحسين مهارات العمال وإعادة صقلها تحسبًا للتغيرات المستقبلية في العمليات واحتياجات صاحب العمل، بما في ذلك التغيرات التي تستجيب للتحويل العادل للطاقة والتغيرات التكنولوجية المرتبطة بالرقمنة. تتحمل الشركات مسؤولية دعم الانتقال العادل. إلى جانب نص موسع آخر يتناول أهمية التحسين المستمر في الأداء البيئي للمؤسسات، تمنح المبادئ التوجيهية المحدثة للمجتمع المدني موطئ قدم قوي للمطالبة بمساءلة الشركات.

**إشراك أصحاب المصلحة بشكل هادف:** تتضمن المبادئ التوجيهية الآن إرشادات موسعة للمؤسسات حول أهمية مشاركة أصحاب المصلحة في العناية الواجبة وكيفية التعامل مع أصحاب المصلحة بشكل هادف. كان النص الصادر في عام 2011 قد دعا إلى مشاركة هادفة لكن النص المحدث يذهب إلى أبعد من ذلك من خلال شرح ما تستلزمه المشاركة الهادفة، بما في ذلك أن تلك المشاركة يجب أن تكون ذات اتجاهين وتتم بحسن نية وتستجيب لآراء أصحاب المصلحة وتأتي في الوقت المناسب ويسهل الوصول إليها وتكون مناسبة وآمنة ومكيفة وذلك من أجل إزالة الحواجز المحتملة التي قد تواجه التعامل مع أصحاب المصلحة في مواقف الضعف أو التهميش. تؤكد المبادئ التوجيهية أيضًا على مشاركة أصحاب المصلحة كجزء أساسي من العناية الواجبة.

تتجاهل الشركات مشاركة أصحاب المصلحة بشكل منتظم أو تنفذ هذه المشاركة بشكل سيء، ولذا فإن المعيار المحدث بشأن المشاركة الهادفة لأصحاب المصلحة يوفر للمجتمع المدني أداة للمطالبة بإتاحة مشاركة أفضل من قبل الشركات.

**التهميش والضعف والتقاطع بين المسائل المختلفة:** تدعو المبادئ التوجيهية المحدثة الشركات إلى إيلاء اهتمام خاص بأية آثار سلبية معينة على الأفراد الذين قد يواجهون خطرًا متزايدًا بسبب التهميش أو الضعف أو الظروف الأخرى. لم يظهر مثل هذا التوقع ببذل العناية الواجبة المشددة في النص الصادر في عام 2011. تعكس المبادئ التوجيهية السارية الآن أيضًا مفهوم "التقاطع بين المسائل المختلفة"، مؤكدة أن العناية الواجبة المبذولة من قبل الشركات فيما يتعلق بحقوق الإنسان قد تحتاج إلى النظر في مخاطر متميزة ومتقاطعة تتعلق بالخصائص الفردية للأشخاص المتأثرين.

تساعد هذه النصوص الجديدة المجتمع المدني على معالجة الآثار السلبية التي تواجهها الفئات الضعيفة بشكل خاص من خلال السعي إلى ضمان قيام الشركات التي تبذل العناية الواجبة ببذل المزيد من الاهتمام بحقوقهم والمخاطر الفريدة التي يواجهونها.

**المدافعون عن حقوق الإنسان:** تتضمن المبادئ التوجيهية المحدثة توقعات جديدة بشأن الأعمال الانتقامية في كل من معايير الشركات وإجراءات التنفيذ الخاصة بالحكومات. النص قوي من نواح عديدة، على الرغم من إهمال بعض العناصر الأساسية التي ينبغي معالجتها من خلال إدخال إرشادات إضافية. في حين أن الأعمال الانتقامية لم يتم تناولها في المعايير الصادرة في عام 2011،<sup>1</sup> فإن التحديثات المهمة تشمل ما يلي:

- يدعو الفصل الذي يتناول السياسات العامة والذي خضع للتحديثات. الشركات إلى الامتناع عن الأعمال الانتقامية واتخاذ خطوات لمنع الأعمال الانتقامية ضد الأفراد أو المجموعات التي تعرب عن قلقها بشأن أنشطة الشركات أو الأنشطة التي تقوم بها علاقاتها التجارية. يجب أن تشمل الخطوات المتخذة تعزيز بيئة يشعر فيها الأفراد والجماعات بالأمان عند إثارة مخاوفهم والحديث عنها، وعند الاقتضاء، في معالجة الآثار السلبية للأعمال الانتقامية في حال حدوثها. تعزز المبادئ التوجيهية الأعمال الانتقامية على أنها تشمل، من بين أمور أخرى، المراقبة والدعاوى القضائية الإستراتيجية ضد المشاركة العامة.
  - يدعو الفصل الخاص بحقوق الإنسان المؤسسات إلى إيلاء اهتمام خاص للتأثيرات على المدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم، الذين قد يواجهون خطرًا متزايدًا بسبب التهميش أو الضعف أو ظروف أخرى.
  - في الإجراءات المحدثة، يدعو النص الجديد نقاط الاتصال الوطنية إلى اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لمواجهة الأعمال الانتقامية ضد طرف معين في حالة معينة أو ضد علاقاته، وذلك بالتشاور مع الطرف (الأطراف) المعرضين للخطر، بهدف ضمان حماية الشخص واستمرار الإجراءات بطريقة آمنة وبسهولة الوصول إليها ومنصفة وحيادية. كما يدعو النص الحكومات إلى اتخاذ الخطوات المناسبة لحماية نقطة الاتصال الوطنية نفسها من الأعمال الانتقامية.
- يمكن للمجتمع المدني استخدام هذه الإضافات للمطالبة بقيام الشركات بممارسات أفضل من أجل احترام حقوق الإنسان والمدافعين عن البيئة والسعي إلى معالجة الآثار الناجمة عن الأعمال الانتقامية نفسها والتي تختلف عن الآثار الناجمة عن السلوك الضار الأساسي الذي تمارسه الشركات.

قامت شبكة OECD Watch بتوثيق حالات الأعمال الانتقامية ضد الأفراد فيما يتعلق بالشكاوى المقدمة في إطار المبادئ التوجيهية، كما رفعتنا عريضة مدعومة بالأدلة والمربرات (مثل استئناف) إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تفضح الأعمال الانتقامية التي تمارسها الشركات ضد الشكاوى ونقاط الاتصال الوطنية نفسها وتعبّر عن القلق بشأن هذه الأعمال.

**التوافق مع إرشادات العناية الواجبة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** تتوافق الإرشادات السارية الآن مع إطار العمل القوي الخاص بالعناية الواجبة التي تبذلها الشركات والذي تم تطويره منذ عام 2011 في إرشادات العناية الواجبة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتجدر الإشارة إلى أن الإرشادات السارية الآن:

- تعزز عملية العناية الواجبة المكونة من ست خطوات والموضحة في الإرشادات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،
- تقدم وصفًا لـ "المشاركة الهادفة لأصحاب المصلحة" بمزيد من التفصيل،
- توضح أنه يُتوقع من المؤسسات أن تستفيد من علاقاتها التجارية لتشجيع عملية التحسين الاستباقي في سلوك شركاء الأعمال،

<sup>1</sup> تتضمن الفصل الثاني بندًا يركز بشكل ضيق على الامتناع عن اتخاذ إجراءات تمييزية أو تأديبية ضد العمال الذين يقومون بتقديم الشكاوى بحسن نية.

- تسلط الضوء على أن علاقة شركة ما بالضرر (التسبب به / المساهمة في حدوثه / وجود ارتباط مباشر به من خلال علاقة عمل ما) ليست ثابتة ولكنها يمكن أن تتغير مع تطور المواقف واعتمادًا على ما إذا كانت خطوات العناية الواجبة المبذولة تقلل بالفعل من مخاطر الآثار المترتبة، و
- تؤكد على أهمية الانسحاب المسؤول، مع التركيز على المشاركة بشكل هادف مع أصحاب المصلحة ومعالجة الآثار السلبية المحتملة المتعلقة بالانسحاب.

تسلط إجراءات التنفيذ المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية الضوء الآن على إرشادات العناية الواجبة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كأداة مفيدة لمساعدة نقاط الاتصال الوطنية على فهم المبادئ التوجيهية وتعزيزها عند التعامل مع الشكاوى. إن تضمين العناصر الرئيسية لإطار العناية الواجبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يجب أن يعزز تفسير نقاط الاتصال الوطنية للمبادئ التوجيهية في الشكاوى ويبرر بشكل أفضل إشارة المجتمع المدني إلى الإرشادات كدليل تسترشد به المبادرات الأخرى القائمة على سياسة السلوك التجاري المسؤول.

**احترام حقوق جميع العمال في سلسلة القيمة:** تدعو المبادئ التوجيهية التي تم تحديثها الشركات إلى احترام حقوق جميع العمال. في حين ركز النص الصادر في عام 2011 بشكل ضيق على احترام حقوق العمال "الذين توظفهم الشركات متعددة الجنسيات"، يوضح النص الذي تم تحديثه أن الشركات يجب أن تحترم حقوق جميع العمال في سلسلة القيمة الخاصة بها، وهذا يشمل الامتناع عن التدخل في حق جميع العمال في الانضمام إلى النقابات المعترف بها لغرض المفاوضة الجماعية أو إنشاء مثل هذه النقابات. عادة ما تتدخل الشركات في حقوق العمال في سلاسل القيمة الخاصة بها أو تتجاهل هذه الحقوق، بما في ذلك تكوين النقابات والمفاوضة الجماعية. من خلال هذا النص المحدث، يمكن للمجتمع المدني أن يطالب بتحسين الإجراءات التي تتخذها الشركات وتقديم الشكاوى عندما لا تفي الشركات بما هو متوقع منها في هذا الصدد.

**العناية الواجبة بالتأثيرات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا:** توضح المبادئ التوجيهية التي تم تحديثها أنه يجب على الشركات بذل العناية الواجبة بشأن الآثار السلبية المرتبطة بالتكنولوجيا والرقمنة. في النص الصادر في عام 2011، أعفى أحد البنود الشركات من توثيق إجراء العناية الواجبة بشأن الآثار التي تم تناولها في الفصل الخاص بالعلم والتكنولوجيا. تم حذف هذا البند الآن وتم تحديث الفصل الخاص بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار الذي أعيدت تسميته ليبيّن بوضوح أنه يجب على الشركات، في سياق تطوير التكنولوجيا وتمويلها وبيعها وترخيصها والتجارة بها واستخدامها، بما في ذلك جمع البيانات واستخدامها، تنفيذ متطلبات العناية الواجبة على أساس المخاطر المرتبطة بالآثار السلبية الفعلية والمحملة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. في حين أن هذا الفصل لا يزال يسير تدريجيًا بشكل مخيب للآمال في كيفية مناقشته لمجموعة التأثيرات الخطيرة التي طرحتها التطورات التكنولوجية، إلا أنه يتضمن بيانًا إيجابيًا يؤكد أنه، نظرًا للطبيعة المتطورة والشاملة لهذا الموضوع، فمن المفترض أن يكون نطاق الفصل واسعًا وشاملاً لضمان استمرار ملاءمته للمخاطر المرتبطة بالتطورات التكنولوجية المستقبلية.

يمكن للمجتمع المدني استخدام هذا النص المحدث لإبراز فشل الشركات في معالجة الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة والفعلية للتكنولوجيا – ابتداءً من مرحلة المفهوم وما يليها.

**اتساق السياسات:** تعزز المقدمة التي تم تحديثها في المبادئ التوجيهية اتساق السياسات بشأن قضايا السلوك التجاري المسؤول. في حين أن النص الصادر في عام 2011 لم يعرج على ذكر اتساق السياسات، إلا أن المبادئ التوجيهية السارية الآن تحدد اتساق السياسات من خلال مزيج ذكي من النهج الإلزامية والطوعية كأداة رئيسية لتعزيز مواءمة مبادرات السلوك التجاري المسؤول وتنسيقها. وفي الوقت نفسه، أكد وزراء من 50 حكومة ملتزمة بالمبادئ التوجيهية في إعلان رفيع المستوى نُشر في فبراير 2023، على أهمية الاتساق بين المعايير العالمية والسياسات المحلية بشأن السلوك التجاري المسؤول وأقروا بأن المبادئ التوجيهية تعتبر بمثابة أداة رائدة في هذا الصدد. وأكدت الحكومات في الإعلان نفسه من جديد عزمها على الاستفادة من المبادئ التوجيهية من أجل تعزيز اتساق سلوك الأعمال مع سياسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تحدد الإجراءات المحدثة أيضًا الطرق العديدة التي يمكن لنقاط الاتصال الوطنية من خلالها مساعدة حكوماتها على تعزيز اتساق السياسات، لا سيما من خلال دعم مواءمة الجهود المحلية المبذولة في إطار السلوك التجاري المسؤول مع المبادئ التوجيهية وإرشادات العناية الواجبة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يمكن للمجتمع المدني استخدام هذه النصوص والالتزامات الحكومية لحث الحكومات على اعتماد تشريعات وسياسات السلوك التجاري المسؤول التي تتوافق مع المعايير العالية المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية.

**تطبيق العناية الواجبة في المراحل النهائية:** توضح المبادئ التوجيهية السارية الآن أنه يجب على الشركات توثيق العناية الواجبة بشأن الآثار المرتبطة بمنتجاتها وخدماتها (أي الآثار النهائية). في حين كانت التوقعات المتصلة بالعناية الواجبة بحسب المبادئ التوجيهية،

منذ صدورها في عام 2011، دوماً قابلة للتطبيق في نهاية المطاف، فإن الأحكام التي تم تحديثها تنص على أن هذه النقطة لا تقبل الجدول.

- توضح المبادئ التوجيهية أن العلاقات التجارية التي تغطيها العناية الواجبة تمتد إلى ما وراء العلاقات التعاقدية أو "المستوى الأول" أو العلاقات المباشرة، وأن الشركات يمكن أن تساهم في الآثار السلبية التي يتسبب بها المستهلكون الأفراد بصفتهم أشخاص طبيعيين.
- فيما يتعلق بالعناية الواجبة في المراحل النهائية، توضح المبادئ التوجيهية أن العناية الواجبة القائمة على المخاطر يجب أن تأخذ في الاعتبار الظروف المعروفة أو المتوقعة بشكل معقول والمتعلقة بكل من الاستخدام الصحيح للمنتجات أو الخدمات واستخدامها بشكل غير سليم أو إساءة استخدامها، مما قد يؤدي إلى آثار سلبية.
- تشير المبادئ التوجيهية إلى أنه في حالة بيع المنتجات أو إعادة بيعها، فقد يكون من المهم تحديد الآثار المحتملة واتخاذ إجراءات وقائية أو مخففة قبل الوصول إلى نقطة البيع وعند الوصول إليها.

النص المتعلق بالعناية الواجبة في المراحل النهائية موجود في كامل المبادئ التوجيهية، ويظهر في فصل السياسات العامة (المطبق عبر الفصول التي تتناول القضايا الأخرى) وأيضاً في فصل التوظيف والعلاقات الصناعية وفصل البيئة وفصل مصالح المستهلكين وفصل العلوم والابتكار والتكنولوجيا.

يمكن للمجتمع المدني استخدام هذا المعيار المهم المدعوم من الحكومات لدحض الحجج المتعلقة بضيق نطاق العناية الواجبة (التي تتم إثارها حالياً في العديد من الولايات القضائية) وتعزيز التطبيق الصحيح والواسع للعناية الواجبة على سلاسل القيمة الكاملة في المؤسسات.

**مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين ومسؤولية الشركات عن بذل العناية الواجبة:** تعيد المبادئ التوجيهية المحدثة صياغة النص الذي يتناول مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين بحيث يوضح أنه في حين أن المشاركة في مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما تم التأكيد عليه في النص الصادر في عام 2011، إلا أن مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين يجب أن تكون ذات مصداقية وأن تكون شفافة مع ملاحظة أن المشاركة لا تغير من حقيقة أن الشركات تظل مسؤولة بشكل فردي عن ضمان تنفيذ العناية الواجبة بشكل فعال.

في كثير من الأحيان، تعتمد الشركات على مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين لاستخدامها كدليل على وفائها بتوقعات العناية الواجبة. هذا النص المحدث لا يشجع الشركات على المشاركة في مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين واعتبارها شكلاً من أشكال الغسل الأخضر أو العناية الواجبة، كما أنه يمنح المجتمع المدني أداة لمواجهة مثل هذه الادعاءات.

**مسؤولية الشركات مقابل الواجب الذي يقع على عاتق الدول:** تؤكد المبادئ التوجيهية المحدثة على تحمل الشركات المسؤولية عن تجنب الآثار السلبية المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول وذلك بغض النظر عن تصرفات الدول. مثله مثل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، أوضح النص الصادر في عام 2011، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، على وجه التحديد، أن فشل الحكومات في دعم المبادئ والمعايير المتوافقة مع المبادئ التوجيهية أو الالتزامات الدولية المرتبطة بها لا يقلل من التوقع بأن تقوم الشركات باحترام حقوق الإنسان. تطبق المبادئ التوجيهية المحدثة السارية الآن هذه النقطة على جميع قضايا السلوك التجاري المسؤول التي تغطيها المبادئ التوجيهية، وليس فقط حقوق الإنسان.

تزعّم الشركات عموماً أنها ليست مسؤولة عن تحسين سلوكها إذا أخفقت الدولة في تنفيذ واجبها في وضع القوانين واللوائح المناسبة، أو إذا كان سلوك الشركات يتماشى مع أي سياسة تتبناها الدولة ولا تفي بالمعايير الدولية. يمكن للمجتمع المدني استخدام هذا النص في الشكاوى المقدمة والمشاركة المباشرة مع الشركات لتوضيح أنه يستمر تطبيق معايير السلوك التجاري المسؤول على المؤسسات بغض النظر عما إذا كانت الدول قد أوفت بواجبها أم لا.

**العناية الواجبة بشأن الآثار المتعلقة بالفساد:** تحدد المبادئ التوجيهية التي تم تحديثها والسارية المفعول الآن المعايير المتعلقة بمنع الفساد، وليس الرشوة فقط، وتوسى إلى إلزام الشركات ببذل العناية الواجبة بشأن الآثار السلبية المتعلقة بالفساد. ركز النص الصادر في عام 2011 بشكل ضيق على مكافحة الرشوة، لكن المبادئ التوجيهية المحدثة تسلط الضوء على جميع أشكال الفساد باعتبارها عوامل تمكن الآثار السلبية الأخرى بشكل متكرر. ويدعو النص الساري الآن الشركات إلى عدم الانخراط في أي عمل من أعمال الفساد وبذل العناية الواجبة على أساس المخاطر بشأن الآثار السلبية المرتبطة بالفساد كجزء من عمليات منع الفساد والكشف عنه.

الإضافات التي جرت على الفصل، لا سيما فيما يتعلق بتسليط الضوء على الطبيعة الشاملة للفساد في القضايا الأخرى التي أثرت في المبادئ التوجيهية، تعزز قدرة المجتمع المدني على مطالبة الشركات بمعالجة الآثار المرتبطة بالفساد في ممارساتها الخاصة، فضلاً عن الممارسات التي تصدر عن علاقاتها التجارية.

**تناول موضوع الرفق بالحيوان:** لأول مرة على الإطلاق، تتناول المبادئ التوجيهية مسؤولية الشركات فيما يتعلق بالرفق بالحيوان. لم يناقش النص الصادر في عام 2011 موضوع الرفق بالحيوان، أما في النص الساري الآن فيدعو الفصل الخاص بالبيئة والذي تم تحديثه، الشركات إلى احترام المعايير الدولية المتعلقة بالرفق بالحيوان ويصف "الرفق الجيد" بأنه يتطلب، من بين أمور أخرى، أن يكون الحيوان صحياً ومرتاحاً ويتغذى جيداً، مع توفير بيئة محفزة وأمنة له وضمان التعامل معه بشكل إنساني وألا يُذبح أو يقتل إلا بشكل إنساني. لم يتم اعتبار الرفق بالحيوان على الدوام مشكلة تتعلق بالسلوك التجاري المسؤول، وتوضح الإضافات الجديدة أن احترام الرفق بالحيوان يعتبر جزءاً من العناية الواجبة وضرورياً لضمان السلوك التجاري المسؤول. ويسمح النص للمجتمع المدني بتقديم شكاوى إلى نقاط الاتصال الوطنية والمشاركة مباشرة مع الشركات فيما يتعلق بفشلها في ضمان توفير مستوى جيد فيما يتعلق بالرفق بالحيوان في سلاسل القيمة الخاصة بها، وذلك من خلال العناية الواجبة.

### **المكاسب الرئيسية التي ستحققها الحكومات من خلال إجراءات التنفيذ**

في حين تعتبر التحديثات التي جرت على المعايير قوية بشكل عام، إلا أن شبكة OECD Watch تشعر بالقلق من ألا تؤدي التغييرات في إجراءات التنفيذ التي تتبعها الحكومات إلى إحداث تغيير ذي مغزى في نقاط الاتصال الوطنية. وبينما تقدم الإجراءات المطبقة الآن مزيداً من الأمثلة والتوصيات حول ما تستلزمه الممارسات الجيدة من قبل نقاط الاتصال الوطنية، فلا تزال الحكومات تتمتع بمرونة واسعة في إنشاء وتشغيل نقاط الاتصال الوطنية الخاصة بها.

ومما يثير القلق بشكل خاص أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فشلت في أن تطلب من نقاط الاتصال الوطنية، أو تشجعها على، تقرير (إجراء تقييمات امتثال بشأن) ما إذا كانت الشركات تتماشى مع المبادئ التوجيهية أم لا، أو توصي بأن تطبق الوزارات الأخرى العواقب (العقوبات) على الشركات التي لا تشارك بحسن نية في العملية المتصلة بهذا المثال المحدد. أدخلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تحسينات طفيفة فقط لتعزيز التوقعات بشأن الشفافية، ولم تقصر النماذج التنظيمية التي قد تتبناها الحكومات فيما يتعلق بنقاط الاتصال الوطنية الخاصة بها على النماذج التنظيمية التي يبدو أنها الأكثر فاعلية في التعامل مع الشكاوى. لم يتم تبني هذه الأولويات وغيرها من الأولويات التي تبنتها شبكة OECD Watch منذ وقت طويل. وكما هو الحال، ستكون هناك حاجة إلى حملات واسعة النطاق لدفع الحكومات الفردية إلى تبني التوصيات الجديدة الواردة في الإجراءات. وفي الوقت نفسه، سيستمر ضعف أداء نقاط الاتصال الوطنية في إعاقة فعالية المبادئ التوجيهية، مما يؤكد الحاجة إلى سن تشريع ملزم وفعال بشأن السلوك التجاري المسؤول.

ترى شبكة OECD Watch في الإجراءات المحدثة بعض التحديثات التي قد تكون مفيدة للمجتمع المدني:

**توضيح التفويض وتوقعات الأداء:** تصف الإجراءات المحدثة بشكل أوضح التفويض المزدوج الممنوح لنقاط الاتصال الوطنية لتعزيز المبادئ التوجيهية والمساعدة في حل النزاعات. توضح المبادئ التوجيهية المحدثة أيضاً أن المسؤولية الرئيسية التي تتحملها نقاط الاتصال الوطنية لا تتمثل فقط في تحقيق التكافؤ الوظيفي مع نقاط الاتصال الوطنية الأخرى (وهو ما يمكن أن يسمح بالتكافؤ على مستوى متوسط) ولكن في تنفيذ التفويض المزدوج الممنوح لها وذلك بطريقة "تلي تماماً" "معايير الفعالية الأساسية" المحدثة بشأن الرؤية وإمكانية الوصول والشفافية والمساءلة والحياد والإنصاف والقدرة على التنبؤ والتوافق مع المبادئ التوجيهية. إن الحكومات مدعوة لتزويد نقاط الاتصال الوطنية بالموارد الكافية لتمكين من إنجاز التفويض الممنوح لها بطريقة تلي المعايير الأساسية بشكل كامل. في حين أن المعايير هي نفس المعايير المنصوص عليها في النص الصادر عام 2011 إلى حد كبير، يقدم النص المحدث بشكل عام إرشادات أكثر تفصيلاً وتحسيناً حول ما هو متوقع من نقاط الاتصال الوطنية للوفاء بهذه المعايير. يمكن للمجتمع المدني استخدام هذه التحديثات لرصد وتقييم ما إذا كانت الحكومات توفر الموارد الكافية لنقاط الاتصال الوطنية الخاصة بها للوفاء بالتفويض المزدوج الممنوح لها مع الوفاء الكامل بمعايير الفعالية الأساسية.



تزايد توقع المشاركة مع أصحاب المصلحة: تزيد الإجراءات من المتطلبات التي ينبغي على نقاط الاتصال الوطنية تلبيتها من أجل إقامة علاقات ذات مغزى مع المجتمع المدني، من بين أصحاب المصلحة الآخرين، والحفاظ على هذه العلاقات بما في ذلك من خلال تشجيع نقاط الاتصال الوطنية، مثلاً، على إنشاء هيئات استشارية لأصحاب المصلحة المتعددين والتشاور مع أصحاب المصلحة بشأن إجراءات التعامل مع الحالات التي يتبنونها وقبل تغيير الترتيب المؤسسي لديهم بشكل كبير. العديد من نقاط الاتصال الوطنية لا تشرك، بانتظام أو بشكل فعال، الخبرات من المجتمع المدني في الوفاء بالتفويض الممنوح لها، والإجراءات المحدثة تعطي المجتمع المدني أسباباً لتوقع تفاعل أكثر انتظاماً وفاعلية مع جميع نقاط الاتصال الوطنية التي يركز عليها.

**توضيح المعايير الخاصة بنتائج الشكاوى:** على الرغم من عملية المناصرة التي تنفذها شبكة OECD Watch، فإن مصطلح "جبر الضرر" لا يزال غير ظاهر كسبب رئيسي للتعامل مع الشكاوى من قبل نقاط الاتصال الوطنية، لكن تم إجراء العديد من التحديثات الإيجابية فيما يتعلق بنتائج الشكاوى:

- تؤكد المبادئ التوجيهية المحدثة على أن دور نقطة الاتصال الوطنية يشمل دعم التزامات الشركات لمواصلة تنفيذ المبادئ التوجيهية في المستقبل، وعند الاقتضاء، معالجة الآثار السلبية التي قد تكون حدثت وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية.
  - يُتوقع من نقاط الاتصال الوطنية استخدام خبراتها للمساعدة في ضمان أن تكون الحلول التي يتم التوصل إليها من خلال عملية تقديم الشكاوى "متوافقة مع المبادئ التوجيهية"، والتي تتضمن التوافق مع التوقعات بأن تقوم الشركات باحترام حقوق الإنسان والمساهمة في عملية جبر الضرر حيثما دعت الحاجة.
  - تسمح المبادئ التوجيهية المحدثة لنقاط الاتصال الوطنية بمطالبة أمانة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بالسلوك التجاري المسؤول بالمساعدة في تفسير المبادئ التوجيهية أثناء التعامل مع الشكاوى، وهو ما يمكن أن يحسن ويعزز المزيد من الاتساق في مختلف مراحل عملية التفسير التي تنفذها نقاط الاتصال الوطنية المختلفة، مما يعزز المساءلة والقدرة على التنبؤ بالنظام.
  - توضح المبادئ التوجيهية أيضاً أنه يجب أن تكون هناك متابعة لنتائج الشكاوى دائماً تقريباً.
- يمكن للمجتمع المدني استخدام هذه التحديثات للبحث عن نطاق أوسع للتعامل مع الشكاوى (بما في ذلك تغطية التأثيرات السابقة)، وتفسير أقوى للمبادئ التوجيهية من قبل نقاط الاتصال الوطنية، وطلب استباقي بشكل أكبر تقدمه نقطة الاتصال الوطنية نفسها لضمان وجود التزام من الشركة بمعالجة الآثار المترتبة على نشاطها وتحسين سلوكها في المستقبل..

**أداة لمعالجة نقاط الاتصال الوطنية التي لا تعمل بموجب الإجراءات:** تقدم المبادئ التوجيهية المحدثة أداة جديدة لمجموعة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بالسلوك التجاري المسؤول تمكنها من نقد نقاط الاتصال الوطنية التي "من الواضح أنها لا تعمل بطريقة تتفق مع الإجراءات" وإصدار التوصيات لنقاط الاتصال الوطنية هذه. يتم تقديم أمثلة على السلوك غير الملائم وتشمل عدم كفاية الموارد وعدم كفاية الترتيبات المؤسسية بشكل واضح والتأخيرات المتكررة والكبيرة في تقديم الشكاوى. من خلال شبكة OECD Watch، بصفتها ممثل للمجتمع المدني لدى مجموعة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بالسلوك التجاري، يمكن للمجتمع المدني استخدام هذا النص الجديد لحث مجموعة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بالسلوك التجاري على رفع توصية بتحسين أداء نقاط الاتصال الوطنية التي تعاني من ضعف الأداء بشكل خطير.

## مجالات المعايير بحاجة إلى المزيد من الإرشادات

في مجالين على الأقل، لا ترقى التحديثات إلى توقعات المجتمع المدني إما بسبب عدم تلبيتها للمعايير الدولية أو بسبب فشلها الكبير في تقديم الإرشادات للشركات بشأن التنفيذ العملي للمعايير.

مطلوب إرشادات محسنة بشأن مشاركة الشركات مع المجموعات التي تعاني من الضعف أو التهميش، وخاصة الشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والنساء وغيرهم

- إرشادات غير صحيحة وغير كاملة بشأن احترام حقوق الشعوب الأصلية: تدعو المبادئ التوجيهية المحدثة الشركات إلى إيلاء اهتمام خاص أثناء بذل العناية الواجبة للآثار السلبية على الأفراد الذين قد يواجهون خطرًا متزايدًا، بما في ذلك الشعوب الأصلية، وتنوّه إلى أن الإرشادات بشأن العناية الواجبة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقدم المزيد من الإرشادات العملية، بما في ذلك ما يتعلق بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. كما تشير المبادئ التوجيهية الجديدة، في الفصل الخاص بحقوق الإنسان، إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وفي الفصل المتعلق بالبيئة، إلى معايير الأداء الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولي. وفي حين أن هذه الإضافات، بشكل عام، تعمل على تحسين النص الصادر في عام 2011، إلا أنها تفشل في الاعتراف بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية وتوفر إرشادات غير كافية حول ما يجب على الشركات القيام به لاحترام الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة والحقوق الأساسية الأخرى.
- إرشادات غير مكتملة بشأن احترام حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان: تتضمن المبادئ التوجيهية المحدثة نصًا جديدًا بشأن الأعمال الانتقامية في كل من المعايير والإجراءات التنفيذية. وعلى الرغم من قوتها من نواح عديدة، إلا أن هذه التحديثات تتجاهل عناصر رئيسية، بما في ذلك الإشارة الصريحة إلى "المدافعين عن حقوق الإنسان" في النص الجديد المتعلق بالأعمال الانتقامية والإشارة إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان والتركيز على الأعمال الانتقامية التي تمارسها الدول التي قد لا تربطها علاقات تجارية بالشركات لكنها تتخذ إجراءات انتقامية لصالح هذه الشركات، وإرشادات للشركات بشأن الخطوات التي يجب اتخاذها لتعزيز الفضاء الآمن.
- الإخفاق في معالجة قضايا النوع الاجتماعي: على الرغم من اهتمام المجتمع المدني والحكومة بقضايا النوع الاجتماعي، إلا أن المبادئ التوجيهية المحدثة لا توسع التركيز أو الإرشادات بشأن التأثيرات الخاصة بالنوع الاجتماعي المترتبة على الأعمال التجارية، بخلاف تضمين نص جديد موجز عن التقاطع بين هذه المسائل، وبشكل غير مباشر ذكر مصطلح "النوع الاجتماعي" مرتين في الفصل الخاص بالتوظيف وفصل العلاقات الصناعية والفساد.

تسلط أوجه القصور في هذه المجالات الضوء على الحاجة إلى إرشادات مفصلة تقدمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الكيفية التي ينبغي أن تبذل بها الشركات العناية الواجبة تجاه الأشخاص، بما في ذلك إرشادات حول كيفية إشراك أصحاب الحقوق، وخاصة الذين يعانون من التهميش أو الضعف، في عملية العناية الواجبة، وكيفية تحديد الآثار السلبية على حقوقهم ومعالجتها بشكل فعال. تدعو شبكة OECD Watch منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تطوير إرشادات جديدة في هذا المجال من خلال عملية تشاورية وشاملة.

الحاجة إلى إرشادات محسنة بشأن العناية الواجبة لمعالجة الآثار المتعلقة بالتكنولوجيا: في حين أن المبادئ التوجيهية المحدثة تتطلب العناية الواجبة بشأن الآثار السلبية المتعلقة بالرقمنة، يقدم الفصل المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار تفاصيل قليلة حول مجموعة الآثار الخطيرة التي تترتب على التطورات التكنولوجية. ونظرًا لهيمنة التكنولوجيا في الاقتصاد وانتشار الرقمنة لجميع الشركات والخدمات وعمليات تطوير المنتجات، هناك حاجة إلى إرشادات مفصلة تقدمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول كيفية قيام الشركات بتحديد الآثار السلبية في هذا المجال ومعالجتها.

### دور شبكة OECD Watch في عملية "التحديث المستهدف"

لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بالسلوك التجاري تعترفان بشبكة OECD Watch بصفتها ممثلًا للمجتمع المدني. وبهذه الصفة، تلقت الشبكة دعوة لتقديم توصيات إلى الحكومات لدعم عملية تحديث المبادئ التوجيهية التي تقوم بها والتي استغرقت عامين ونصف. ابتداءً من عام 2019، عقدت شبكة OECD Watch مشاورات على نطاق واسع مع المجتمع المدني العالمي حول الموضوعات ذات الأولوية المطلوب الترويج لها فيما يتعلق بعملية التحديث. ومن خلال هذه المشاورات والخبرة الخاصة التي تمتلكها الشبكة في تقديم المشورة بشأن الشكاوى إلى نقاط الاتصال الوطنية، طورت الشبكة ملخصات سياسات لتوجيه عملية المناصرة التي تنفذها مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والحكومات الفردية حول الموضوعات الرئيسية. كما دعت شبكة OECD Watch إلى مشاركة المجتمع المدني في مشاورتين عامتين عقدتهما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإثراء عملية التحديث وساعدت في دعم هذه المشاركة من المجتمع المدني. كما قدمت الشبكة العديد من المذكرات المكتوبة والشفوية حول القضايا ذات الأولوية خلال المشاورات غير العامة مع مجموعة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بالسلوك التجاري، ولم "تفاوض" الشبكة على النص. احتفظت الدول بصلاحيات التفاوض بشأن التحديثات والتعديلات وقدمت شبكة OECD Watch توصيات بشأن النصوص التي يجب تحديثها والكيفية التي تتم بها عملية التحديث لهذه النصوص.

### الخلاصة

أدى "التحديث المستهدف" للمبادئ التوجيهية الذي أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول إلى تحسين المعايير بشكل عام. تتناول التحسينات الرئيسية مجموعة من القضايا، من التوقعات المتصلة بإجراءات العناية الواجبة بشأن تأثيرات تغير المناخ إلى تحسين المشاركة مع أصحاب المصلحة وتوضيح التطبيق النهائي للعناية الواجبة. لوحظ أن التحديثات التي جرت على الإجراءات كانت أضعف، ولا تزال تترك للحكومات مرونة كبيرة في إنشاء وتشغيل نقاط الاتصال الوطنية الخاصة بها.

للمضي قدمًا، نحث منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على إصدار إرشادات محسنة فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والنساء وأصحاب الحقوق الآخرين الذين يعانون من الضعف والتهميش، ومعالجة الآثار السلبية المترتبة على التكنولوجيا والرقمنة.

تقدر شبكة OECD Watch المشاركة المفتوحة التي أتاحتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لهيئاتها التمثيلية الثلاثة لأصحاب المصلحة (وهي شبكة OECD Watch و Business at OECD واللجنة الاستشارية لنقابات العمال) وكذلك للمجتمع المدني الأوسع أثناء عملية التحديث.

### **اتصل بنا**

هي شبكة عالمية تضم أكثر من 130 عضوًا من أكثر من 50 دولة. تتكون عضوية الشبكة من مجموعة متنوعة من OECD Watch، من منظمات المجتمع المدني التي يربطها التزامها بضمان حصول ضحايا سوء سلوك الشركات على سبل الانتصاف وجبر الضرر، ومساهمة النشاط التجاري في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتحمل الشركات المسؤولية عن أفعالها في جميع أنحاء العالم.